الاستثمار في التراث الثقافي والتنمية المستدامة

ورقة تعريفية

التراث الثقافي هو سلعة عامة عالمية يجب الحفاظ عليها من أجل المستقبل، وذلك من خلال استثمارات المستفيدين من هذه السلعة ومالكيها/رعاتها، في إطار التعاون الثقافي الدولي. وقد كانت إمكانية الاستثمار في مجال التراث الثقافي لسنواتٍ مثارًا للشك من قِبل الكثيرين، وخاصة من الناحية التجارية البحتة. فكثيرًا ما تتجاهل المؤسسات التجارية الأشبه بتجّار التجزئة التبعات الاجتماعية والثقافية، ساعيةً وراء الربح السريع وقصير المدى، متجاهلةً بذلك مظاهر الحفاظ على التراث الثقافي العالمي والتنمية المستدامة، على الرغم من أن الاستثمار في التراث الثقافي والتنمية هو بلا شك ذو مدى متوسط إلى بعيد. فقد أثبتت العديد من الدراسات الخاصة بالتأثير الاقتصادي أن الاستثمار في التراث الثقافي له عائد لا يستهان به من ناحية النفقات المباشرة، والوظائف الجديدة، والعائد الضريبي الإضافي.

إن التحدي الذي يواجه المواطنين والخبراء في أماكن عديدة من العالم النامي اليوم يتمثل في إقناع مثلث القوة، المتمثل في الحكومة، والمنظمات المانحة (البنوك، وشركات التأمين، ورجال الأعمال، الخ) والقطاع الخاص متضمنًا المجتمع المحلي، بإمكانية الاستثمار في التراث الثقافي بمدى متوسط إلى طويل، وذلك على عكس الاستثمار قصير المدى المعمول به حاليًّا. وعندما يتم إرساء هذا المفهوم، ستكون الهيئات المانحة مستعدة للاستثمار والتعلم والابتكار في مجالات جديدة وواعدة، مع إدراك القيود والمعوقات الموجودة.

وفي ضوء ما سبق، عُقِدَ المؤتمر الدولي الأول للتراث الثقافي في فلورنسا، بإيطاليا عام 1999 بعنوان "أهمية الثقافة: التمويل، الموارد، واقتصاديات الثقافة في التنمية المستدامة"، وذلك تحت رعاية الحكومة الإيطالية والبنك الدولي بالتعاون مع منظمة اليونسكو. وخلال منتديات الحوار التابعة للمؤتمر ناقشت الدول النامية السياسات المتعلقة باقتصاديات الثقافة.

وبعد عشر سنوات سيعقد المؤتمر مرة أخرى في إيطاليا عام 2009 لتقييم الخطوات التي تم اتخاذها منذ انعقاد المؤتمر الدولي الأول.

استضافت مكتبة الإسكندرية مؤتمرًا تحضيريًّا بعنوان "الاستثمار في التراث الثقافي والتنمية المستدامة" في الفترة من 2-4 ديسمبر 2008 وذلك استعدادًا للمؤتمر الدولي الذي سيليه. تناول المؤتمر ذلك الموضوع عن طريق تحليل الأساليب والممارسات السليمة باستخدام عوامل تحليل (PEST) السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية في الاستثمار. وقد تم تحديد الموضوعات الفرعية، وتصنيفها تبعًا للمبادئ المذكورة؛ ومنها الحماية والمحافظة، والتطوير والاستدامة والتأقلم التكنولوجي. ونوقشت هذه الموضوعات في أربع مجموعات تجتمع في جلسات متوازية خلال المؤتمر.

اهتم المؤتمر بصورة أساسية بالأفكار الجديدة للهندسة المالية لتمويل المشروعات وبـــ "الفعل"، أو بمعنى آخر، بتفعيل الإجراءات التي قُرِّرت مسبقًا أو التي نحتاج لها لتفعيل استغلال التراث الثقافي في التنمية، وقد شمل هذا الإجراءات الإقليمية، والمجتمعية والإجراءات الخاصة بالحكومات الدولية. ومن هذه الإجراءات آلية إنشاء منظمات لتطوير التراث يشترك فيها مفكرون، وأشخاص معنيون بالفكرة وذلك للمبادرة بالتحضير لأكثر من بيان سياسي قومي لتصبح بمثابة النواة لتكوين قرارات خاصة بالتراث الثقافي القومي تحدد المؤسسات والأدوات المالية والقانونية الموجهة نحو حماية التراث الثقافي، والحفاظ عليه وإدارته وتطويره. كما سيناقش المؤتمر العلاقة بين الاستثمار في التراث الثقافي والتنمية الاقتصادية. وسيتضمن هذا مناقشة الاستراتيجيات الحالية والمقترحة للتعامل مع التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة مع التأكيد على إقامة إستراتيجية متداخلة تندمج فيها التنمية الاقتصادية مع التنمية البشرية مضافًا إليها الحفاظ على موارد التراث الثقافي.

ومن ثم، فإنه من الضروري إلقاء الضوء على موضوع تقديم وتفسير العلاقات بين سياسات التراث الثقافي، وبين البرامج والمشروعات. سيشجع ذلك الإسهامات على مستوى أساليب العرض، والإعلام لمجموعة من المشاهدين. ولن تشمل فقط دور المتاحف والمعارض

ولكن أيضًا دور التلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى (الأفلام، والراديو، والموسيقى ومواقع الإنترنت) بالإضافة إلى الأدب (القصة والمواد الإعلانية)، الخ في تقديم المواد، والأساليب، والدروس والتحديات للجمهور العام والخاص.

ويجب أيضًا التعرض لدور المجتمعات المحلية في الاستثمار في التراث الثقافي، ويشتمل هذا الموضوع على العلاقة بين المجتمعات المحلية والمجتمع في قضايا إدارة التراث الثقافي. ويمكن لإسهامات المشاركين أن تقدم رؤية عامة ومقترحات عن كيفية إشراك المجتمعات المحلية في كل القضايا المتعلقة بإدارة التراث الثقافي، وكيفية الانتفاع بالأصول التراثية، وكيفية التوعية بأهمية ومعنى التراث الثقافي. ويمكن أيضًا الاهتمام بدور صانعي السياسات، والمطالبين بالحفاظ عن التراث، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية.

هذا بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالتقارير ودراسات الحالة والأساليب الجديدة التي تتبعها مختلف البلاد للحفاظ على التراث الثقافي وتشجيع الاستثمار في مجالات ثقافية عدة ومثال ذلك دراسة الحالة الأمريكية المرفقة في الملحق "أ".

وتعد الدراسات الخاصة بتأثير تنمية التراث الثقافي استثمارات بحد ذاتها، وللحرص على استدامتها يجب جعلها جزءًا لا يتجزأ من نظام الهيمنة العالمي، مع تطوير المؤشرات القياسية المتعلقة بالأداء، والإشراف عليها، وتقييمها ونشرها بصورة دورية. وبما أنه لا يوجد قياس واحد يناسب الجميع فإن النقطة الحيوية في هذا التمرين ستكون وضع المعايير لهذا التنوع وتوثيق الأحداث السابقة وتطوير الممارسات السليمة، وبالطبع فإن هذا المؤتمر هو الخطوة الطبيعية في الاتجاه نحو مؤتمر إيطاليا 2009.

ومن ثم، سيعقد مؤتمر مكتبة الإسكندرية التحضيري للاستثمار في التراث الحضاري والتنمية المستدامة على مدار ثلاثة أيام بمشاركة حوالي ١٥٠ شخصًا من المختصين وذوي الخبرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما سيضم خبراء مصريين ودوليين من أجل إيجاد حلقات وصل بين مناقشات المؤتمر والمناقشات الدائرة في المجتمع العالمي. وسيبدأ المؤتمر بجلسة عامة يتم فيها طرح سؤال عن "أهمية الاستثمار في التراث الحضاري"، وذلك بهدف

تقييمه وتقديره. بالإضافة إلى ذلك، ستدور مناقشات حول الفكرة الرئيسية للمؤتمر والأفكار المنبثقة منها في كل ورش العمل، وذلك بهدف التركيز على ما تم تحقيقه من إنجازات وعلى التطورات التي شهدها العقد الأخير، هذا إلى جانب الإجابة على بعضٍ من التساؤلات التالية:

- ما الذي يجعل الاستثمار في التراث الحضاري مغرياً لأصحاب رأس المال؟ ما طبيعة تلك المغريات؟ وما هي التكلفة المتوقعة والمزايا والمخاطر؟
- هل تم دمج الاستثمار في التراث الحضاري والتنمية المستدامة في السياسات والمشروعات المحلية والإقليمية والعالمية؟ كيف؟ وإلى أي مدى؟
- ما هي إمكانية التوسع في دور الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني؟
- ما هي الوسائل والأدوات والاستثمارات المطلوبة لاستدامة مشروعات تنمية التراث الحضاري؟
- ما هي القيود التي يواجهها الاستثمار في التراث الحضاري؟ (مقارنات من مختلف أنواع المشروعات والمناطق بغرض التحليل ووضع المعايير والفهرسة).

عقدت في نهاية المؤتمر جلسات ختامية يتم فيها عرض قصص نجاح من كل منطقة على حدة لإلقاء الضوء على النتائج الإيجابية المترتبة عن الاستثمار في التراث الحضاري وتقديم نماذج جديرة بأن يُحتذى بها وأن يتم تطويرها، وبذلك وانهي المؤتمر جلساته بنظرة نحو المستقبل. كما تم التطرق إلى كيفية تطبيق استراتيجيات الاستثمار الثقافي، ووضع خطط العمل والقواعد اللازمة لتفعيلها من أجل تطوير منطقة *الشرق الأوسط* وشمال إفريقيا.

بالإضافة إلى ذلك، ستقام معارض للفنون والحرف بهدف توفير الإيرادات. وبهذه الحاجة لتحديد الخطوات اللازمة لتحقيق قصص النجاح المخططة، سيسهم المؤتمر التحضيري لمكتبة الإسكندرية في إنجاح المؤتمر الدولي الثاني للتراث الحضاري المزمع عقده عام ٢٠٠٩ في روما.

ويختتم المؤتمر التحضيري لمكتبة الإسكندرية أعماله بإصدار مطبوعة يسجل فيها ما تم طرحه في المؤتمر من أفكار ورؤى كما سيتم تغطيته إعلاميًّا في منطقة الشرق الأوسط وشمال

إفريقيا ومختلف دول العالم. وتأمل هذه المحاولة في تسجيل وتدوين ثراء التجربة التي قدمها المؤتمر وعرضها للناس في كل بقاع الأرض. بالإضافة إلى ذلك، ستتم دعوة بعض الأبحاث الاستثنائية التي تم تقديمها في ديسمبر ٢٠٠٨ للمشاركة في المؤتمر بإيطاليا 2009.